

قانون جديد "مثير للجدل" للأحوال الشخصية في السعودية



hourriya-tagheer.org

دخل قانون جديد للأحوال الشخصية في السعودية، رسمياً، حيز التنفيذ، وسط موجات من الجدل حول بعض بنوده، وهو ينطّم بالتفصيل أحكام الخطبة والزواج والإرث المستمدّة من تفسيرات الشريعة الوهابية.

فللمرة الأولى في تاريخ قوانين الأحوال الشخصية بالمملكة، حدد النظام السن الأدنى للزواج بـ18 عاماً، وذلك سيكون للمرة الأولى، بعد فترات شهدت زواجاً في سن مبكرة أقل من 18 عاماً.

كما حظر النظام الجديد على "الولي"، منع المرأة من "الزواج بالكافء الذي رضيت به".

وربط القانون أحقيّة الحضانة بالأصلح للمحضون نفسه أي الأصلح للأولاد، هو مالم تتضح تفاصيله على الفور.

وعدلت السلطات السعودية في السنوات القليلة الماضية، الكثير من مواد نظام الأحوال الشخصية، مثل المساواة بين الزوجين في حضانة الأطفال القصر، والسماح للزوجة باستخراج سجل للأسرة والتبلیغ عن

حالات الولادة والطلاق والوفاة.

وفي 2 أغسطس/آب 2019، أقرت السعودية، رسمياً، تعديلات واسعة لتخفيض قيود على المرأة، بعد نحو 8 أشهر من هرب فتاة سعودية تدعى "رهد القنون" من أسرتها بدعوى أنها "تعنف"، وسط اهتمام غربي يقصتها انتهت بمنح كندا لها حق اللجوء.

ومنحت التعديلات المرأة نفس حقوق الرجل فيما يتعلق بحق استخراج جواز السفر ومجادرة البلاد، دون اشتراط ما سبق بموافقةولي أمرها، والمساواة في سن التقاعد، بما يعادل 58 سنة ميلادية، بعد أن كانت 60 هجرية للرجال و55 هجرية للسيدات.